الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥١
المعقودة يوم الثلاثاء
١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

الرئيس: السيد كرنكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا*

* بنود ينظر فيها معا.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.51
18 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/47/60-S/23329، A/47/67، A/47/82-S/23512، A/47/84-S/23520، A/47/88-S/23563، A/47/89-S/23576، A/47/91-S/23585، A/47/122-S/23716، A/47/126، A/47/172، A/47/175، A/47/180، A/47/204-S/23887 و Corr.1، A/47/225-S/23998، A/47/256-S/24061، A/47/267، A/47/268، A/47/280، A/47/290-S/24204، A/47/296، A/47/335-S/24306، A/47/343، A/47/351-S/24357، A/47/356 -S/24367، A/47/361-S/24370، A/47/366، A/47/392-S/24461، A/47/465، A/47/476، A/47/527-S/24660، A/47/569، A/47/671-S/24814، A/47/709-S/24837، A/47/712-S/24844؛ A/C.3/47/2، A/C.3/47/5، A/C.3/47/7، A/C.3/47/10)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/47/24 و Add.1، A/47/353، 434، 445، 479، 501، 502، 503، 504، 552، 626، 630، 668، 701 و 702؛ A/C.3/47/L.49)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/47/367 و Add.1، A/47/418-S/24516، A/47/596، A/47/617، A/47/621، A/47/625، A/47/635-S/24766، A/47/651، A/47/656، A/47/666-S/24809، A/47/676؛ A/C.3/47/L.48)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا

١ - السيد مزوماشارو (ملاوي): قال ممارسا حق الرد إن الادعاءات الشديدة اللهجة التي وجهها ضد بلده كل من ممثل المملكة المتحدة، الذي تكلم باسم الجماعة الأوروبية، وممثل الولايات المتحدة، مضخمة بل إنها في هذا الوقت غير ضرورية، وأضاف يقول إن حكومته شرعت ردا على الاتهامات الكاذبة الصادرة عن المنشقين الملاويين في حملة نشطة ومفتوحة لإعادة تأكيد التزامها بحقوق الإنسان وتصحيح حالة حقوق الإنسان في البلد. والمواطنون الملاويون لا يخضعون لاحتجاز خارج النظام القضائي ولهم حق الرجوع إلى المحاكم حسب الإجراءات الواجبة الاتباع. وان أمن البلد واستقراره السياسي لا يهدده العنف أو أي نشاط إرهابي. ولا يخضع المعارضون السياسيون لأي قمع أو مضايقة؛ بل ثمة حوار جار بين زعماء المعارضة والحكومة. وقد أعلن مؤخرا رئيس ملاوي لمدى الحياة عن إجراء استفتاء وطني للسماح للشعب بتقرير ما إذا كان يريد الإبقاء على النظام الديمقراطي القائم على أساس حزب واحد أو الرجوع إلى نظام تعددية الأحزاب. وتقوم الأمم المتحدة بدور نشط في الإعداد لهذا الاستفتاء.

٢ - السيد رحمان (باكستان): قال ممارسا حق الرد الأول إن ممثل الهند ضمن بيانه الذي أدلى به يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عدة ادعاءات لا أساس لها ضد باكستان. ولم تكتف الهند بالاضطلاع بحملة لإبادة الجنس في كشمير بل واصلت حملة النفاق نفسها على أمل أن يوفر التكرار المصداقية لموقفها.

(السيد رحمان، باكستان)

٣ - وأضاف يقول إن الهند أعلنت أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وهذا أمر يعارضه وفده بشدة. إذ وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فإن مصير جامو وكشمير رهن باستفتاء حر وغير متحيز يجري برعاية الأمم المتحدة. وبالرغم من أن الهند تؤيد هذا الحل، لم يتم بعد حسم النزاع وما زال مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

٤ - وتابع يقول إن باكستان تدين جميع أشكال الإرهاب. وإنه يود لفت الانتباه في هذا الصدد إلى استنتاجات مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي أدانت استخدام سلطة الدولة لقمع المواطنين الذين يقاومون الاحتلال الأجنبي وأقرت بأن نضالهم من أجل تقرير المصير لا يعتبر إرهابا.

٥ - واسترسل يقول إن شعب كشمير يجمع على الرغبة في التحرر من نظام الحكم الهندي. ونظرا إلى أن الخط الفاصل مزروع بالألغام وحافل بالدوريات فإن باكستان غير قادرة على التدخل في الجزء الهندي من كشمير حتى ولو أرادت ذلك. والحل بسيط: فيكفي أن توافق الهند على اقتراح باكستان بتعيين مراقبين غير منحازين على طول هذا الخط بغية التحقق من الادعاءات الهندية بوجود تدخل باكستاني.

٦ - وقال إنه بالرغم من أن الهند تؤكد باستمرار التزامها بالديمقراطية فهي لم تنفذ هذا المبدأ في جامو وكشمير. فقد وضع الإقليم مدار النزاع تحت الحكم المباشر للرئيس ووضعت قوانين أمن صارمة تمكن قوات الأمن الهندية من اعتقال مواطنين كشميريين واحتجازهم لفترات زمنية طويلة. وإن التعديل الذي أدخل في عام ١٩٩١ على القانون الجنائي يمنح المسؤولين الحصانة من أي محاكمة بالنسبة لأي فعل تم ارتكابه بموجب الحكم المباشر للرئيس.

٧ - وأشار إلى أن الهند تتبع سياسة إبادة الجنس بالنسبة لمسلمي جامو وكشمير. وقد أعلن حزب بارتيا جاناتا الهندي علنا عن رغبته في تطهير كشمير من الأغلبية المسلمة سواء عن طريق الترحيل أو فرض تغيير الدين. وفي الواقع، يعاني مسلمو الهند من التمييز ومن تدمير أماكن عبادتهم ومن الاغتيالات على نطاق واسع.

٨ - السيدة مانيمكالاي (الهند): قالت ممارسة حق الرد الأول إن جامو وكشمير كانتا ولا تـزالان جزءا لا يتجزأ من الهند. والمشكلة في كشمير هي نتيجة الإرهاب الممول من الدولة الذي مصدره باكستان، والذي يهدف إلى تقويض الأسس العلمانية في الهند. وان حقوق الإنسان للأقليات في كشمير تنتهك يوميا. وهناك مصادر محايدة لديها ما يلزم من الوثائق لإثبات حدوث هذه الانتهاكات. مثال ذلك تقرير صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة يشير إلى أن تقارير متواصلة يعول عليها صادرة في عام ١٩٩١ تتحدث عن الدعم الباكستاني الرسمي لمجموعات مناضلة كشميرية تقوم بأعمال إرهابية في الجزء الكشميري الخاضع لسيطرة الهند.

(السيدة مانيمكالاي، الهند)

٩ - وأضافت تقول إنها لا تفهم لماذا تعتبر باكستان أن من واجبها أن تتكلم باسم فئات الأقليات في الهند الذين فضل أجدادهم البقاء في هذا البلد بدلا من الهجرة إلى باكستان. ولا يمكن القول إن فئات الأقليات في باكستان ذاتها لا تتعرض للتمييز.

١٠ - وأضافت تقول إنه على ضوء كل المعطيات، يعتبر رد الهند على الاستفزازات الباكستانية متحفظا إلى حد بعيد، فالهند لا تريد تصعيد التوترات الإقليمية. وهي تود أن تجري حوارا مع باكستان بهدف تطبيع العلاقات الثنائية وتحسينها. ومن شأن اتفاق سيملا الذي أيده البلدان على حد سواء والذي يبطل فعليا جميع قرارات مجلس الأمن السابقة أن يوفر إطارا ممتازا لهذا الحوار.

١١ - السيد رحمان (باكستان): قال ممارسا حق الرد الثاني إن البيان الذي أدلت به الهند يمثل محاولة أخرى تخدع بها اللجنة عن طريق تشويه الحقائق واللجوء الى القذف. ومما لا شك فيه أن السلطات الهندية تنتهك حقوق الانسان على نطاق واسع. وبالاضافة الى ذلك، بات من الواضح أنه يجب أن يقرر شعب كشمير نفسها مصير كشمير.

١٢ - وأضاف يقول إن بلده مستعد لاجراء حوار بناء مع الحكومة الهندية بهدف إيجاد حل للمنازعات القائمة، بما في ذلك تلك المتصلة بجامو وكشمير وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وروح اتفاق سيملا. وأعرب عن أمل بلده في أن توافق الهند على اقتراحاته المعقولة.

١٣ - السيدة مانيمكالاي (الهند): قالت ممارسة حق الرد الثاني إن الدوافع الكامنة وراء اتهامات باكستان المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان في جامو وكشمير واضحة للغاية ويجب النظر اليها في إطار مطامع باكستان الحالية بالنسبة لكشمير.

١٤ - السيد نيومان (غواتيمالا): قال إن حكومته ترحب بكون فنزويلا قد تغلبت على أزمتها الدستورية الأخيرة وتود أن تعرض تعاونها الكامل مع فنزويلا في جهودها المبذولة للحفاظ على الديمقراطية.

١٥ - وأضاف يقول إنه ينبغي النظر الى حقوق الانسان في غواتيمالا في إطار النزاع المسلح الذي عانى منه بلده. وقد تم الجزم بأن ٩٥ في المائة من حالات انتهاكات حقوق الانسان في غواتيمالا كانت نتيجة للنزاع المسلح. الا أن رئيس غواتيمالا شرع في عام ١٩٩١ في مبادرة سلم بهدف ضمان استتباب سلم شامل ودائم يقوم على أساس المساواة الاقتصادية والاجتماعية ونظام عدل سليم.

(السيد نيومان، غواتيمالا)

١٦ - واسترسل يقول إنه في إطار مفاوضات السلم، تعهدت حكومته بمنع تشكيل مزيد من دوريات المدنيين التي كانت تنظم في السابق للدفاع عن السكان ضد المتمردين. كما أنها عينت مدعيا عاما لحقوق الانسان لتضمن أن يظل الانتساب طوعيا الى أية دورية من المدنيين قد يجري انشاؤها. كما شكلت الحكومة لجنة وطنية للعائدين الى البلد واللاجئين والمشردين وأسست صندوق سلم وطني لضمان احترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبفضل هذه الجهود، تم التوصل مؤخرا الى اتفاق يسمح بعودة ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠ لاجئ الى غواتيمالا.

١٧ - وتابع يقول إن حكومته شكلت لجنة رئاسية تعنى بحقوق الانسان لضمان الممارسة الفعلية لتلك الحقوق ولتنسيق جهود المؤسسات التي تعمل لتحقيق هذا الهدف. كما أنها طلبت المساعدة من الأمم المتحدة لوضع برنامج وطني لحقوق الانسان يبدأ العمل به في أوائل عام ١٩٩٣.

١٨ - واسترسل يقول إن حكومته ترفض الاعتراف بمبدأ الحصانة من العقوبة وتبذل جهودا كبرى لمحاكمة كل من ينتهك حقوق الانسان بغض النظر عن مركزه. كما أنها تحاول ضمان أمن المواطنين في غواتيمالا عن طريق إعادة تشكيل هيكل قوات الشرطة وإعادة تنشيطها وجعل نظام المحاكم يشمل جميع البلديات، واعتماد مدونة جديدة للاجراءات الجنائية تكون بموجبها الشهادة بما سمع من الغير مقبولة كإثبات. وقد صدقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتنظر حاليا في وضع تشريع من شأنه أن يعزز حقوق الانسان.

١٩ - وتابع يقول إنه تم الى حد كبير تدعيم منصب النائب العام في غواتيمالا. وخلال السنتين الأخيرتين، قام بمحاكمة عدد من المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين انتهكوا حقوق الانسان. وتمت مضاعفة ميزانيته مما وفر الموارد اللازمة لعمليات التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن انتهاك حقوق الانسان.

٢٠ - وقال إن بلده يعتمد على تفهم ودعم المجتمع الدولي لمساعدته في إيجاد نظام عادل ومنصف لمواطنيه. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أولوية خاصة لحماية حقوق السكان الأصليين. وبالفعل، يمكن اعتبار السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم سنة غواتيمالا التي يتألف سكانها الى حد كبير من هؤلاء السكان.

٢١ - وأردف يقول إن حكومته تشترك في عدد من الأنشطة الرامية الى تعزيز إشراك السكان الأصليين في عملية تخطيط المشاريع والسياسات التي تؤثر عليهم وتنفيذها وتقييمها. والجدير بالذكر أن من بين هذه الأنشطة عمل مجلس المستشارين المحليين المعني بوضع مشروع إعلان عن حقوق السكان الأصليين؛ ونظر الكونغرس في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة؛ ونشر النصوص المايانية المقدسة، وتبادل المعلومات والخبرات بين مجتمعات السكان الأصليين مع التشديد بصورة خاصة على الاعتراف بالنهج المایاني فيما يتعلق بالصحة والبيئة. وتفتخر غواتمالا أيضا بمنح جائزة نوبل للسلم الى مواطنة من أكثر مواطنيها جدارة بالتقدير، ريغوبرتا منشو.

(السيد نيومان، غواتيمالا)

٢٢ - واستطرد قائلا إن حكومته تولي اهتماما خاصا لمشكلة أطفال الشوارع وقد أنشأت برنامجا وطنيا لمعالجة هذه المشكلة بما في ذلك إنشاء مكتب خاص للقصر يتحمل مسؤولية تنسيق الأنشطة في هذا الميدان وتقييم الوضع وتطوير سياسات تتسم بالواقعية.

٢٣ - وأوضح أنه بعد ٣٠ عاما من النزاع الداخلي، تعتزم غواتيمالا بالاضطلاع ببرامج تعليمية في ميدان حقوق الانسان على جميع المستويات، بما في ذلك الشرطة الوطنية والجيش بغية إرساء أسس ثابتة للديمقراطية الجديدة. وقد قدمت الأمم المتحدة ومعهد البلدان الامريكية لحقوق الانسان ومكتب النائب العام لحقوق الانسان في غواتيمالا خدمات استشارية لهذا المشروع.

٢٤ - وأشار الى أنه بغية تحسين إمكانيات المرأة للإفادة من فرص العمالة، تقوم حكومته بإعادة توجيه البرامج التدريبية ووضع هياكل أساسية للنساء العاملات وإعادة النظر في التشريع الوطني المتعلق بالشابات بغية إزالة أوجه عدم المساواة. وقال إن غواتيمالا بحاجة الى تفهم المجتمع الدولي ودعمه من أجل مواصلة إرساء أسس الديمقراطية الحقيقية. وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة حقوق الانسان، الدعم القوي لجهود بلده الرامية الى إحلال السلم والمصالحة بغية ضمان التمتع الكامل بحقوق الانسان.

٢٥ - الآنسة غوه (سنغافورة): قالت إن بلدها ملتزم بالمبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومقتنع في الوقت نفسه اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن فصل الحقوق عن المسؤوليات والواجبات الناشئة عن السياق الاجتماعي لهذه الحقوق. وعليه، يجب ممارسة تلك الحقوق مع مراعاة الأسرة والمجتمع اللذين يشكل الفرد جزء لا يتجزأ منها. إلا أنه ثمة للأسف نزعة الى المبالغة في التشديد على حقوق الفرد دون التشديد على ما يتسم بالأهمية نفسها من مسؤوليات وواجبات الشخص تجاه أسرته ومجتمعه.

٢٦ - وأضافت أن التجربة أثبتت أن الممارسة غير النظامية لبعض الحقوق قد تعيق التمتع بحقوق أخرى أو أنها قد تعيق قدرة أفراد المجتمع الآخرين على التمتع بحقوقهم وغالبا ما يكون من الضروري في مجتمع متعدد الأعراق وضع حدود لمدى تمتع فئات من الأفراد بحقوقهم الدينية والثقافية بغية الحفاظ على الانسجام.

٢٧ - وأعلنت أن سنغافورة اعتمدت سياسات تسمح لجميع المواطنين بالتمتع بحقوقهم وفي الوقت نفسه احترام حقوق الفئات الاقتصادية والاثنية الأخرى مع محاولة الحفاظ على التوازن بينها. فالرأسمالية المحررة في كل القيود، مثلا، قد توجد أوجه عدم مساواة فادحة في مستويات المعيشة وانعدام الاستقرار الاقتصادي مما يعيق تمتع الفرد بالكامل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا الى أن الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية مترابطة، فإن التمتع بمجموعة من الحقوق غالبا ما يكون ممكنا عن طريق التمتع بالحقوق الأخرى.

(الآنسة غوه، سنغافورة)

٢٨ - وأضافت تقول إنه يجب أن يكون الهدف النهائي هو الحفاظ على كرامة الفرد وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يوافق وفدها على الرأي القائل بأن الرفاه الاقتصادي يمثل حقا أساسيا ويدعم الحق في التنمية. وتعزيز حقوق الانسان يجب أن يشمل أيضا احترام القيمة المختلفة التي تضفيها المجتمعات على حقوق الانسان المختلفة. ففي بعض المجتمعات الآسيوية مثلا، قد يكون الحق في مستوى معيشة مقبول أكثر أهمية بالنسبة للفرد في الحق في التعبير عن الذات بغير حدود. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون عملية تعزيز حقوق الانسان غير انتقائية وغير متحيزة وواسعة القاعدة كما ينبغي أن تراعي الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية التي درجت عليها العادة في المجتمع الذي يولد فيه الفرد.

٢٩ - واسترسلت تقول إن الديمقراطية هي أفضل وقاية من انتهاكات حقوق الانسان التي لا مبرر لها. وأعربت عن اعتقادها بأن التوازن الذي تم التوصل اليه بين الممارسات الديمقراطية الغربية والتركيز الشرقي على الانسجام والتعاون قد عزز التمتع بحقوق الانسان بالنسبة للأفراد بشكل يتماشى مع المسؤوليات الأسرية والمجتمعية مع المراعاة الواجبة لحقوق الأقليات.

٣٠ - وتابعت تقول إن ثمة حاجة الى إجراء حوار يستند الى التسامح والرغبة في التفاهم المتبادل. ومما يؤدي الى عكس النتيجة المرجوة اتخاذ مواقف استعلاء وتوجيه أصبع الاتهام الى جيران دون المستوى المثالي. وفي الوقت نفسه، فإن سنغافورة لا تصفح عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان على يد نظم حكم وحشية. ومن شأن المؤتمر العالمي المقبل المعني بحقوق الانسان أن يوفر فرصة لتقييم الى أي حد قامت الدول الأعضاء بترويج فهم حقوق الانسان وبتقييم النهج المختلفة لتنفيذها.

٣١ - رئيس الأساقفة مارتينو (المراقب الدائم للكرسي الرسولي): قال إن تقرير المقرر الخاص المقدم للدورة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الانسان قد بين الاهتمام المتواصل الذي يوليه المجتمع الدولي لتنفيذ الاعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وفي أعقاب التغيرات السياسية الواسعة النطاق التي حصلت خلال السنوات القليلة الأخيرة في أوروبا الشرقية والغربية، انخفض بصورة ملحوظة عدد البلدان التي تمارس سياسات رسمية للاضطهاد على أساس الدين.

٣٢ - وأضاف يقول إن حالات التعصب الديني لا تصدر كلها عن أشخاص يعارضون جذريا دينا ما. وغالبا ما يتم التمييز باسم دين ما ضد أفراد ينتمون الى دين آخر. والتاريخ يشهد على حالات رفعت فيها راية الدين لإشعال عداءات لها جذورها في مصالح لا صلة لها بالدين بحد ذاته مثل السلطة السياسية وأوجه التفاوت الاقتصادي والتوترات الاجتماعية والتعصب العنصري.

٣٣ - واسترسل يقول إن الناس كانوا على مر الدهور ميالين الى التضحية بكل شيء بما في ذلك حياتهم من أجل البقاء أوفياء لمعتقدهم الديني. وإن التسامح الديني لا ينطوي ضمنا على مفهوم إنكار هذا المعتقد الراسخ أو إضعافـــه، بل فرض احترام حريـــة الآخرين بالنسبة للمعتقد الديني والممارسات الدينية. وينبغي

(رئيس الأساقفة مارتينو)

حماية رغبة الفرد في إطلاع أفراد آخرين ذوي معتقدات مختلفة على معتقده الديني الخاص: ومن جهة أخرى، ينبغي عدم ممارسة أي إكراه أو ضغط في معرض نشر دين ما. وعلاوة على ذلك، من واجب الحكومات الحماية من أي تجاوزات ممكنة ترتكب باسم حرية المعتقد. ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن تقرير المقرر الخاص يشير الى أوجه التناقض المتكررة القائمة بين التشريعات الوطنية التي تعلن بصورة شبه شاملة عن الحق في حرية المعتقد وبين تنفيذ تدابير إدارية تنتهك هذا الحق.

٣٤ - وأوضح أن من الضروري جدا أن يحصل الأفراد على تعليم صحيح فيما يتعلق بمعنى الحرية والتسامح وينبغي أن تقوم الطوائف الدينية بالدور الريادي في تعليم أفرادها. وينبغي أن تبذل الحكومات قصارى جهدها من أجل تجنب استغلال أوجه الاختلاف الديني والمنازعات التي يكون طابعها غير ديني مثل النزاعات الاثنية أو القضايا ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ويتطلب الانصاف أن يتمتع المنتمون الى جميع الأديان بحرية المعتقد حتى في حال وجود أغلبيات دينية تنتمي الى دين واحد.

٣٥ - السيد مايكوك (بربادوس): تكلم باسم الدول الـ ١٢ أعضاء الاتحاد الكاريبي فاسترعى الانتباه الى وجود تباين يؤسف له في الآراء بالنسبة لما تتألف منه حقوق الإنسان. فالبعض يسعى الى قصر حقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية. ولا يبدو أن مؤيدي هذا الرأي يهتمون بما إذا كان الناس يموتون من الجوع أو تنتابهم الأمراض أو ينقصهم المأوى أو غير ذلك من الأساسيات الإنسانية الأخرى طالما يتمتعون بحرية الكلام ويستطيعون المشاركة بحرية في اختيار حكوماتهم. أما البعض الأخر ومنها دول الكاريبي فيرى حقوق الإنسان كمجموعة متماسكة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاسمة بالنسبة للبقاء الإنساني.

٣٦ - وقال إن دول الاتحاد الكاريبي تدين بشدة الإساءات الى حقوق الإنسان مثل الاعتقال التعسفي والحبس والإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والتمييز العنصري، والاختفاء القسري، والتعصب الديني، والتصفية الإثنية والتوترات الإثنية، وتدين على الأخص استمرار صور الفصل العنصري. وهي ترحب بإتمام صك جديد هو مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات دينية ولغوية وطنية إو إثنية، وبإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القصري، واعتماد لجنة حقوق الإنسان للقرار ١٩٩٢/١١ الذي يطالب بدراسة عن أثر الفقر المدقع على التمتع بحقوق الإنسان.

٣٧ - ومضى يقول إن دول الاتحاد الكاريبي تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن التنفيذ الفعال لإعلان الحق في التنمية فيما يتعلق بجملة أمور منها التدابير التي اتخذتها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لتنفيذ الحق في التنمية. ومن رأي دول الاتحاد الكاريبي أن التعليم والإعلام أساسيان في تحقيق الاحترام الدائم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي تؤيد قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٣ الذي افتتح حملة الإعلام العالمية بشأن حقوق الإنسان.

(السيد مايكوك، بربادوس)

٣٨ - وأضاف أن الاتحاد الكاريبي امتدح أعمال مركز حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي الوقت الذي تؤيد فيه دوله الأعضاء برامج التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية فإنها تود أن تؤكد على أنه ينبغي أخذ التنوع الثقافي في الحسبان في مجال تخطيط مناهج التدريب وحلقات العمل على الصعيد الإقليمي، وتتطلع الى إدراج الاتحاد الكاريبي في خطط المستقبل. كما أنها تحث على مد المركز بمستوى مناسب من الموارد المالية والبشرية لدعم أعباء عمله المتوسعة، وهي بهذا ترحب باقتراح الأمين العام (A/47/702) بتوفير أموال إضافية للمركز.

٣٩ - واستطرد قائلا إنه بينما يعتبر أن وضع مجموعة شاملة من قوانين حقوق الإنسان إنجاز فائق للأمم المتحدة فإن التصديق على صكوك حقوق الإنسان لا يضمن في حد ذاته التنفيذ. وهكذا فإن المجتمع الدولي مدين لهيئات المعاهدات مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه.

٤٠ - واسترسل بقوله إن دول الاتحاد الكاريبي تتقيد تماما بمبدأ حكم القانون وتدين بشدة مخالفات العملية الانتخابية حيثما تحدث. ولاتزال الحالة المأساوية لشعب هايتي تعد شاغلا رئيسيا لرؤساء حكومات دول الاتحاد الكاريبي. وقد ذهلت هذه الدول أشد الذهول لما كشف عنه تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في هايتي (A/47/621) من انتهاكات مستمرة ومنتظمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وهي على ثقة من أن الأمم المتحدة ستقوم، كجزء من التزامها بالمساعدات الانتخابية، بوضع استراتيجيات تهدف الى إعادة تنصيب حكومة الرئيس أرستيد المنتخبة وفقا للأصول. ويمد اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٠/٤٧ المعنون "الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" المنظمة بمرونة تكفي لاتخاذ اجراء حاسم.

٤١ - واستمر قائلا إن دول الاتحاد الكاريبي لا تؤمن بأن تأجيل المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان اختيار مفضل وتأمل في الوصول الى توافق آراء حول مشروع جدول الأعمال A/C.3/47/L/18 للمؤتمر. وفي الوقت الذي تفهم فيه هذه الدول ضرورة الحد من انتشار صكوك حقوق الإنسان فإنها تؤمن بأنه يمكن نشوء أزمات جديدة في ميدان حقوق الإنسان لا تقع ضمن نطاق الولايات والصكوك القائمة، وهكذا فإنها تحذر من التعسف في إصدار الرأي بشأن الحاجة الى صكوك إضافية قبل التمعن في هذا الأمر. وبغض النظر عن نتيجة المؤتمر فإن من رأي دول الاتحاد الكاريبي أن اتباع نهج محايد تجاه حالات حقوق الإنسان أمر ضروري ويساعد على تصحيح المفهوم السائد لدى البعض بأن هناك انتقائية وعدم موضوعية في تطبيق أحكام ومعايير حقوق الإنسان.

٤٢ - السيد فان دير هايدجن (هولندا): أعرب عن قلقه الشديد حيال العدد الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم والاستمرار في تغضي كثير من الحكومات عن التزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان مما لا يمكن تبريره بأي أزمة.

(السيد فان دير هايدجن، هولندا)

٤٣ - ومضى يقول إن النساء والأطفال بصفة خاصة معرضين للضرر وهم غالبا ما يكونون ضحايا بريئة وعاجزة للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. والانتهاكات المرتكبة ضد المرأة موثقة بتوسع في تقارير من إعداد منظمة العفو الدولية وغيرها من المصادر. وفي أوقات الاضطرابات المدنية أو النزاع المسلح يتكثف العنف وتظهر أشكال جديدة من الانتهاكات، والتي من أمثلتها الاغتصاب المزعوم للمرأة المسلمة في البوسنة والهرسك ولكن الإساءات من جميع الأنواع منتشرة في جميع الأوقات وتزداد بشكل مزعج على نطاق العالم. وفي كثير من الثقافات تعامل مثل هذه الإساءات بأقل جدية من الجرائم العنيفة الأخرى، وكثيرا من يرفض منح السلطة للمرأة لمواجهة التهديدات ضدها. وهكذا فإن وفده يرحب بمشروع الإعلان المتعلق بالعنف ضد المرأة والذي اعتمده الفريق العامل المنعقد بين الدورات والتابع للجنة مركز المرأة ويتطلع الى اعتماده.

٤٤ - وأضاف أن الأطفال أكثر عرضة للتضرر من انتهاكات حقوق الإنسان من أي فئة أخرى. ولايزال ملايين الأطفال يموتون نتيجة للجوع والمرض والنزاع المسلح. وهناك ما يزيد على ٣٠ مليونا من أطفال الشوارع، ويشكل الرضع نصف اللاجئين البالغ عددهم ١٨ مليونا. وهناك بلدان في جميع أنحاء العالم يعذب فيها الأطفال ويقتلون أو يسجنون بلا مبرر على يد موظفي السلطة الحكومية. وثمة تطور مقلق يحدث في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء هو الزيادة في دعارة الأطفال من أجل صناعة السياحة مما يمثل شكلا جديدا للعبودية. ولايزال هناك عدة مئات من آلاف الجنود الأطفال الذين لاي يتجاوز عمر بعضهم ٧ سنوات، والتجنيد الإجباري إجراء عام. وذكر أن حكومته تعتبر أن سن التجنيد في القوات المسلحة البالغ ١٥ عاما والمنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل أقل بكثير مما ينبغي. ولايزال الأطفال يباعون في سوق العمالة مما يحرمهم من الوصول الى التعليم والفرص الأخرى. ولاشك أن التقدير الحالي لعدد الأطفال العاملين بين سن ١٠ و ١٤ عاما يتجاوز تقدير منظمة العمل الدولية البالغ ٨٨ مليونا في سنة ١٩٨٢.

٤٥ - واستطرد يقول إنه على الرغم من أن الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية تشكل غالبا السبب الرئيسي لمثل هذه الإساءات، فإنه لا يمكن تبرير استغلال الأطفال وانتهاك حقوقهم الإنسانية بالفقر أو التخلف. وتعتبر حقوق الإنسان عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة ويجب أن تظل كذلك. وبالرغم من وجود قوانين لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في معظم البلدان فإن إنفاذ القوانين غير كاف حيث أن موظفي الإنفاذ كثيرا ما يتجاهلون المشكلة أو يسهمون فيها عن طريق الفساد أو التواطؤ. وينبغي توجيه اللوم الى الحكومات لقعودها عن القيام بقدر كاف من التحريات والملاحقة والضمانات.

٤٦ - واختتم قائلا إن وفد هولندا لا يدافع عن إنشاء صكوك جديدة لحقوق الإنسان ولكنه يرى أن المرأة والطفل يحتاجان الى حماية خاصة بسبب قابليتها للتضرر.

٤٧ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا): قال إن بلده الذي يدعم دائما فكرة عقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان يشعر بالقلق من أن مجموعات الدول الإقليمية ليست جميعها مستعدة بصورة مسؤولة للمؤتمر ويأسف للفشل في الوصول الى اتفاق على جدول أعمال المؤتمر والتأخير في وضع مبادئ توجيهية أساسية للوثيقة الختامية.

٤٨ - وأضاف يقول إنه ينبغي للمؤتمر أن يعد مشروعا لأنشطة حقوق الإنسان للعقد القادم ولاسيما في سياق التطورات الحديثة غير المتوقعة التي أدت الى تفكك الدول ونشوب النزاعات المسلحة والكراهية الإثنية والصدامات ذات التوجه العنصري. وينبغي للمؤتمر أن يركز على تأكيد عالمية الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، وتعزيز آليات الرصد القائمة، وتأمين المساعدات التقنية لتطوير الهياكل الأساسية الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ويجب أن يفي مشروع القرار الذي تؤيده حكومته بهذه المعايير.

٤٩ - ومضى قائلا إن تشيكوسلوفاكيا ترحب بإتمام مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات دينية ولغوية وطنية أو إثنية، وتأمل اعتماد مشروع القرار ذي الصلة من قبل الجمعية العامة. ويمثل الإعلان والسنة الدولية لسكان العالم الأصليين علامة على طريق الحرب من أجل المركز المتكافئ لجميع فئات السكان. كما يتطلع وفده الى اعتماد الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥٠ - واسترسل يقول إنه بالنظر لتعليق تشيكوسلوفاكيا أهمية على ترشيد وتحسين كفاءة هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإنها ترى أن مراجعة جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان مبررة تماما وتأمل تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وهي تؤيد تعزيز مركز حقوق الإنسان بما في ذلك التوصية بزيادة تمويل أنشطته. وفي موضوع الموارد من الموظفين ينبغي إيلاء أفضلية للمرشحين من الدول أو المجموعات الإقليمية الناقصة التمثيل.

٥١ - وواصل كلامه قائلا إنه تنفيذا لمبدأ اجراء انتخابات دورية وحقيقية، فإنه يؤيد توفير المساعدات الانتخابية من جانب الأمم المتحدة الى الدول الأعضاء بناء على طلبها وإنشاء الأجهزة اللازمة لذلك الغرض. كما أنه يؤيد طلب تعزيز مركز حقوق الإنسان لهذا الغرض والمبادئ التوجيهية المؤقتة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن تقديم المساعدات الانتخابية.

٥٢ - كما ذكر أنه إذ يلاحظ بقلق مظاهر التحامل الديني في مختلف أنحاء العالم فإنه يؤيد توصية المقرر الخاص بأنـــه ربما يصاغ في نهاية المطاف صك ملزم بشأن التحامل والتمييز على أساس الدين أو المعتقد.

(السيد سلابي، تشيكوسلوفاكيا)

٥٣ - وقال أيضا إنه في سياق تدفقات اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة فإن مناقشات اللجنة بشأن حقوق الإنسان وحالات الخروج الجماعي ذات صلة وثيقة بالموضوع، ويحمد لها رفضها لسياسة "التطهير الإثني". وأعلن أن بلاده التي تواصل إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة تقوم ببذل جهود كبيرة لاستضافة اللاجئين القادمين من المناطق المتأثرة.

٥٤ - ومضى قائلا إن عقد الدورة الخاصة للجنة حقوق الإنسان ونتائجها تشكل سابقة هامة لتعزيز دور اللجنة في رصد مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا فإن بلده يؤيد تماما التغيرات الإيجابية الجاري القيام بها ويتطلع الى استئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية.

٥٥ - واختتم بقوله إن الدولتين المستقلتين الجديدتين اللتين ستخرجان من تشيكوسلوفاكيا سوف تقومان بالتزاماتهما الدولية وتصممان، وفقا لما يشهد عليه استبدال النظام الاتحادي الحالي، على تنفيذ الانتقال وحسم القضايا المتبقية بطريقة قانونية ودستورية وسلمية.

٥٦ - السيد هالينن (فنلندا): قال إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان سوف يمد الدول التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بفرصة لتقديم جدول أعمال تدريجي لحقوق الإنسان إلى المجتمع العالمي. وينبغي أن تركز الأعمال التحضيرية للمؤتمر على القضايا الموضوعية ولا سيما القضايا التي ستعالج في الوثيقة الختامية. ويجب أن يكون مفهوم الديمقراطية والروابط بين حقوق الإنسان والتنمية الأساس لهذه الأعمال التحضيرية.

٥٧ - وأضاف يقول إن نتائج المؤتمر ينبغي أن تتناسب مع الأهمية التي يعلقها الميثاق على حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية من الضروري القيام بإعمال فعال للصكوك والمعايير الموجودة. كما يوفر المؤتمر فرصة لتقييم التقدم المحرز. وبالرغم من وجود إنجازات ملحوظة تسود انتهاكات ضخمة وخطيرة لحقوق الإنسان وكثيرا ما تسير جنبا إلى جنب أزمات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية، كما يحدث في السودان والصومال، ولكنها لا تحظى بمعالجة كافية من المجتمع الدولي. وثمة عنصر من عناصر حقوق الإنسان المؤثرة يعد جزءا أساسيا من أية إجراءات تتخذ لجلب السلم إلى هاتين المنطقتين.

٥٨ - ومضى يقول إن الآمال تنعقد على اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية ولغوية وطنية أو إثنية بتوافق الآراء مما يحسن حالة الأقليات ويعزز السلم والأمن الدوليين. ويتطلب تنفيذ ذلك الإعلان مزيدا من التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا وكذلك، بصفة خاصة، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي قرر مؤخرا إنشاء مكتب للمفوض العام للأقليات الوطنية. وثمة بعثة لخبراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تبدأ حاليا أعمالها في دول البلطيق حيث سيكون التعاون مع الأمم المتحدة حاسما.

(السيد هالينن، فنلندا)

٥٩ - كما قال إن منح جائزة نوبل للسلم إلى ريغوبرتا منشو التي ترمز للكفاح من أجل العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين يتفق بشكل مناسب مع بداية السنة الدولية للسكان الأصليين ولا تزال الحالة في بلدها خطيرة وتتطلب إجراء من جانب المجتمع العالمي.

٦٠ - واسترسل قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة، إيقافا للنزاعات الإثنية المتصاعدة، أن تكون قادرة على الاعتماد بقدر أكبر على الإنذار المبكر وبعثات تقصي الحقائق والوساطة. وهو يرحب بالجهود التي تبذل لتعزيز قدرة المنظمة على منع المنازعات.

٦١ - وواصل كلامه قائلا إن تخصيص الموارد المالية للمنظمة لا يعكس بصورة صحيحة الأولوية الممنوحة للنهوض بحقوق الإنسان في أنشطتها. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تمويل وفعالية الترتيبات القائمة ومنها مركز حقوق الإنسان.

٦٢ - كما ذكر أن حكومته أيدت بالكامل عقد الدورة الخاصة للجنة حقوق الإنسان وترحب باعتماد القرار المعني بحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الموضوع تعد سياسة "التطهير الإثني" وممارسته في البوسنة والهرسك جريمة ضد البشرية ويجب وقفها في الحال شأنها شأن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. وتؤيد حكومته الإنشاء المبكر لمحكمة دولية تعالج موضوع جرائم الحرب المزعومة.

٦٣ - وقال أيضا إن التنفيذ الكامل لصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن يظل المبدأ الذي تهتدي به جميع الحكومات، ويجب أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان مفتوحة للتدقيق فيها من قبل الأجهزة المناسبة في الأمم المتحدة. وتوفر حالات حقوق الإنسان الواردة في التقارير سببا خاصا بهذا القلق. ولا تزال الحالة في العراق خطيرة، ومما يقلق حكومته بشدة السياسة التي تنتهجها العراق لتوسيع القمع. وينبغي أن يسمح لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية بمزاولة أعمالهم بدون عائق وينبغي للحكومة العراقية أن تقبل وزع مراقبي حقوق الإنسان في سائر أنحاء البلاد ولا سيما في المنطقة الجنوبية. ومما يؤسف له اتخاذ موقف غير متعاون من جانب حكومة إيران تجاه تنفيذ ولاية الممثل الخاص ولا تزال حالة حقوق الإنسان هناك تدعو للقلق. وذكر أن حكومته قلقة أيضا بصورة جدية إزاء بقاء حكم الإعدام المفروض على السيد سلمان رشدي. وهي تأسف لانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار بالرغم من الجهود الأخيرة لتحسين صورتها في الخارج. ويجب أن تتقيد السلطة العسكرية بنتائج انتخابات ١٩٩٠ الديمقراطية وتطلق سراح المعتقلين السياسيين.

٦٤ - وأكد على تقاسم الأعباء واتخاذ إجراءات مشتركة لتحقيق نتائج أفضل في ميدان حقوق الإنسان مع الاستفادة من فترة تتمتع فيها الأمم المتحدة بالثقة والسلطة.

٦٥ - السيدة عواز (الجزائر): قالت إن بلدها ملتزم بشدة بتأمين التمتع بحقوق الإنسان عن طريق تشريعه المحلي والمعاهدات الدولية التي يدخل طرفا فيها. ويضمن دستور الجزائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية ونظام تعدد الأحزاب وحرية الصحافة والتجمع. ويصاحب التزام بلدها بالديمقراطية رفضه لجميع أشكال العنف والتطرف والظلم. وقد أصبحت الجزائر طرفا في الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وتتقيد بالتزامات تقديم التقارير بموجب شروط هذه الصكوك كما أنشأت آليات لتنفيذ أحكامها.

٦٦ - ومضت تقول إن النهوض بحقوق الإنسان يتطلب نهجا متكاملا. وتقع على الدول مسؤولية النهوض بالحقوق المدنية والسياسية والأخذ بتلابيب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي لا توجد فيه تنمية بدون ديمقراطية، فإنه لا يمكن أيضا وجود ديمقراطية بدون تنمية. ويتمثل أكبر تحديات حقوق الإنسان في التغلب على الفقر المدقع الذي يؤثر على الأقل في خُمس سكان العالم. وهي تؤكد في هذا الصدد على أهمية الحق في التنمية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١.

٦٧ - وأضافت قائلة إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان والوشيك الانعقاد حدث هام ينبغي أن يضع في اعتباره المشاكل التي تواجه البلدان النامية ويعترف بالصفات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية المحددة للمجتمعات. وسيكون هذا المؤتمر فرصة للوصول إلى توافق في الآراء حول إجراءات النهوض بتمتع البشرية بأكملها بجميع حقوق الإنسان.

٦٨ - السيد يوسف (السودان): قال ممارسا حقه في الرد إن البيانات التي أدلى بها ممثلا سلوفينيا والنرويج في الجلسة ٤٩ للجنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في السودان تقوم على معلومات زائفة، وإن وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدما وجهة نظر من جانب واحد للموقف. وقررت لجنة حقوق الإنسان التحري عن شكاوى فردية معينة من انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وقد انتهى لتوه خبير مستقل من زيارته لهذا البلد وسيقدم تقريرا عن هذا الوضع إلى اللجنة في شباط/فبراير ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، فإن ممثلا شخصيا للأمين العام قام مؤخرا بزيارة السودان وسيقدم تقريرا إلى اللجنة أيضا في ذلك الوقت عن حالة الأشخاص النازحين من هذا البلد. وفي ظل هذه الظروف كان من العدل والمنطق أن ينتظر ممثلا سلوفينيا والنرويج نتيجة هذه التحريات قبل التوصل إلى مثل هذه النتائج المعروضة في ملاحظاتهما. كما أنه من المعقول أن تقوم اللجنة بتأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة التي لا تزال قيد الدراسة من قبل هيئة مختصة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٦٩ - وأضاف قائلا إنه لا يوجد في السودان مطلقا سجن بدون محاكمة. ومن التزييف المضلل القول بأن الحكومة السودانية أرغمت المقيمين القانونيين على النزوح ضد إرادتهم، أو ارتكبت أعمال التمييز العنصري ضـــد أية فئـــة. وأحكام الإعدام المشار إليها إجراء له مبرر قانوني اتخذته السلطات ضد أشخاص أدينوا

(السيد يوسف، السودان)

بالخيانة وإلحاق الدمار الشامل بالحياة. ومعروف لدى جميع المعنيين سجل السودان في رعاية الأشخاص المشردين ومئات آلاف اللاجئين من البلدان المجاورة ومنها بلدان مؤيدة لمشروع القرار المتعلق باللاجئين والنازحين والمعروض على اللجنة. ولم يقم السودان قط بإعاقة عمليات الإغاثة ويظهر سجله في التعاون مع الأمم المتحدة عن طريق الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والمنظمة.

٧٠ - واختتم بقوله إن وفده يشعر بقلق كبير من أن الطريقة التي نوقشت بها قضايا حقوق الإنسان في اللجنة قد تؤثر بصورة خطيرة على قدرة اللجنة على التصرف بحياد خاصة عندما تكون المقترحات المعروضة ذات أهداف سياسية. وذكر أنه يأمل أن يعيد ممثلا سلوفينيا والنرويج النظر في البيانات الخاطئة التي أدليا بها فيما يتعلق بالسودان. وسوف تحدد التحريات الجارية من قبل لجنة حقوق الإنسان مدى صحة الاتهامات الموجهة ضد بلده.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥